



بيان صادر عن البنك المركزي العراقي

منذ أن جرى تغيير في إدارة البنك المركزي العراقي، كان متوقعاً أن تواجه إجراءات التغيير ومحاولة إعادة البنك المركزي الى دوره الطبيعي والفعال في بناء البلد وإقتصاده ومكافحة فرص الفساد والتدمير المؤسساتي، كان من المتوقع مقاومة وتعويق هذا التوجه، ولذا فقد عمل البنك وخلال الشهور الماضية بدأب وهدوء على محاولة تجنب أية مواجهات اعلامية يخطط لها المدافعون عن أخطاء المرحلة السابقة.

لقد شهدت الأيام الأخيرة إعلاناً صريحاً وغير مسبوق وغير مسؤول عن إستهداف مؤسساتي ممنهج لأداء هذا البنك من أطراف لا يجمعها إلا مقاومة إعادة بناء العراق. ولذا فليس من المستبعد أن يكون المقصود من هذه الهجمة مزيد من إرباك النظام العام الاقتصادي والاجتماعي.

فكلما إتخذت الادارة الجديدة قراراً لتعزيز السوق وتعزيز الاقتصاد وتنظيم مزيداً من الحرية الاقتصادية في مجال نشاط البنك وإدارة العملة الاجنبية ينبري عدد من السياسيين بالرد والتعرض لهذه الاجراءات مما ينعكس بشكل واضح بالتأثير على وضع العملة واستقرار السوق.

ففي يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٤/٦ مثلاً جرى في مجلس ادارة البنك المركزي مناقشة التعليمات الخاصة لمنح إجازات التحويل المالي الأليكتروني والبيع بالتجزئة وكان هذا المشروع يتطلب وجود نظام يصدر بموجب القانون سابق لهذه التعليمات، وقد جرى في ضوء ذلك تأجيل إصدار التعليمات.

يستهدف البنك المركزي العراقي من تفعيل هذا المشروع الوصول الى الأتمتة الكاملة لإدارة الرقابة على المصارف من خلال مجموعة برامج فرعية تضمن عدم إمكانية السحب على المكشوف أو تحويل العملة في غير أوجهها، وقبل أن تقرر التعليمات أو النظام الخاص بذلك بدأ الهجوم على مأسماه بعض السياسيين أو غير المتخصصين بفتح مصارف من خلال الموبايل مستهدفين إثارة عدم الاستقرار بالاقتصاد وهم يدركون أن مثل هذا النظام في الحقيقة غير موجود ولم يطرق أبداً ولم يكن حديثهم هذا محض صدفة ، فهم يعلمون أكثر من سواهم أن تنفيذ البنك لهذا المشروع بالإضافة الى كونه ينقل العراق الى مصاف الدول التي تتمتع بالخدمات المصرفية الحديثة هو في ذات الوقت سوف يهدر فرصتهم بالاستحواذ على المال العام أو الائتمان المصرفي في المصارف الخاصة بغير وجه حق ومع أن البنك يرحب باستمرار بما يبديه الاختصاصيون واصحاب الشأن المصرفي في بيان وجهات نظرهم بهذه المشاريع فهو غير معني بما يفسره هؤلاء السياسيون.



لقد كان البنك ولا يزال جاداً كل الجدية وحريص في تحديد مقدار الضرر المترتب على المال العام الناتج عن اللامبالاة المستمرة لمدة ثمان سنوات في قضية مزاد العملة الأجنبية، وهذا يستلزم عند إجابة المحكمة المعنية بالتحقيق في قضية الإدارة السابقة للبنك الحرص العالي لأن يثبت بشكل موضوعي ودون الإساءة إلى أي شخصية أو تشكيّل أو مؤسسة اقتصادية عامة أو خاصة وقد صدر كتاب البنك إلى المحكمة في ضوء التوقيت الذي وضعته له المحكمة ، مع أن الجهات الرقابية الأخرى هي التي أشرت وجود مثل هذا الهدر وقد وجه دولة رئيس مجلس النواب يوم ٤/٩ بتكليف ديوان الرقابة المالية أيضاً بتدقيق هذه المعاملات وتحديد حجم الهدر والضرر وتقديمها إلى المحكمة المختصة، وبغض النظر عن حجم الضجيج الذي يفتعله المتضررون من سياسة البنك فإنه سوف يستمر في متابعة كافة المصارف التي لعبت دوراً مشخّصاً ومقصوداً في تدهور سعر الصرف رغم ما إتخذته البنك من إجراءات لمزيد من توفير العملة الأجنبية في السوق.

لقد إتخذ البنك وعلى مستوى إدارته كافة الإجراءات القانونية اللازمة بحق من أخطأ في عرض البيانات الإحصائية المتعلقة برصيده من احتياطي الذهب. لقد كان مصدر هذا الاختلاف هو خطأ إحصائي صرف في البيانات المقدمة إلى صندوق النقد الدولي بشكل أولي وجرى تصحيحها في التقرير الثاني للصندوق، ولم تكن هناك أية معاملة بيع أو شراء خلال هذه المرحلة، ولذا فمن تكلم بهذا الموضوع لم يكن على دراية حتى في وصوله (إذا رغب بالإساءة إلى البنك) باستخدام الأساليب المنطقية، فالمعروف أن ميزات البنك تعرض مع ذات التقارير وهي تتضمن طبيعة الموجودات والمطلوبات ولا يحتاج الأمر أكثر من مراجعة هذه الميزانية للتأكد من أنها لم تتضمن مثل هذه التغييرات.

إن البنك المركزي العراقي سيتابع وبجدية الآثار القانونية والاقتصادية لمثل هذا الاستهداف ويؤكد أن هذه المؤسسة يجب أن تبقى مستقلة ليس في قرارها فقط وإنما حتى في طريقة تفكير الآخرين وتوجهاتهم أزاءها ، ونجد أن هذا البنك وديوان الرقابة المالية هم الأذرع الفعالة والهامة لمجلس نواب الشعب في الحفاظ على الممتلكات ومصالح المجتمع وسيستمر التعاطي مع كل هذه المسائل عبر بوابة المجلس مع أن أبواب البنك مفتوحة لكل من يرغب الاستيضاح عن أية فعالية قام بها البنك وإدارته.

إن توجه البنك الذي يحرص عليه بعض النظار عن ما يقوم به الآخرون ويخطط له ويدفعون باتجاهه هو مزيد من الدفاع عن سعر صرف ثابت ومزيد من حرية الانفتاح بالسوق وحماية الجهاز المصرفي بفعالية وكفاءة وبما يضمن نجاحه في إبعاد الطارئ من استمرار التأثير على هذا الجهاز.

ومن الله التوفيق

البنك المركزي العراقي

٢٠١٣/٤/١٠

(< - <)